الورقة الأولى

العلاقات العربية الإسرائيلية*

مقدمة

يبدو أن الإدارة الأمريكية قد أدركت بعد تجاربها في المنطقة أن سياستها تواجه عددا من الاستعصاءات التي يجب حلها في السعي لترتيب أوضاع المنطقة بما يخدم سياستها الإمبراطورية ومصالحها الكونية، وهي المنطقة التي كانت ولا زالت محط أطماع الدول الاستعمارية الكبرى، بحكم موقعها الاستراتيجي من ناحية وسيطرتها على أكبر مخزون للطاقة من ناحية أخرى. هنالك حدود لقدرة القوة على هذا الصعيد، وهو ما ثبت بوضوح في تجربة الحرب العدوانية المتواصلة التي تخوضها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وفي تجربة الحرب التي خاضتها دولة إسرائيل بالوكالة في لبنان، والحرب بالأصالة التي تخوضها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. وهكذا فإن المناورات السياسية التي تقوم بها الإدارة الأمريكية وإسرائيل هي بهدف تطويع دول المنطقة وإعادة تأهيلها، ولكن بأدوات سيطرة تجمع بين الأدوات القديمة وسياسة الحرب الاستباقية، وأدوات جديدة تستخدم الدبلوماسية وسيلة محتملة للوصول إلى الهدف دون أن تضع جانبا خيار استخدام القوة وسياسة الحرب الاستباقية.

في هذا الإطار تتحرك سياسة الإدارة الأمريكية، وهذا ما توضحه تماما استراتيجية الأمن القومي التي اعتمدتها هذه الإدارة مطلع العام ٢٠٠٦م بوثيقة جديدة هي في جوهرها استراتيجية الأمن القومي نفسها التي اعتمدتها بوثيقة أيلول ٢٠٠٣م بعد تنقيحها، في محاولة للبحث عن تقاطعات مع دول ترى في سياسة الحرب الاستباقية خطرا يهدد الأمن والسلم الدوليين، مثل دول الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين.

---

* **خلود الأسمر/** باحثة متخصصة في شؤون الصراع العربي الإسرائيلي/ الأردن

لا شيء يحرك سياسة هذه الإدارة في المنطقة إلا تقاطع المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن هنا جاءت كوندوليزا رايس تحمل معها المشروع ذاته، بثوب جديد، هو الشرق الأوسط المعتدل، وبأدوات تنفيذ جديدة تجمع ما تسميه هذه الإدارة بدول الاعتدال العربي مع إسرائيل في اصطفاف جديد تحت قيادتها لإعادة بناء التوزانات السياسية مدخلا ورافعة لنظام سياسي وأمني في المنطقة يمكّنها من فرض هيمنتها عليها، ويساعدها في نجاح سياستها الإمبراطورية عالميا، وفي هذا الإطار تبدو أولويات سياسة الإدارة الأمريكية بقيادة المحافظين الجدد واضحة، فهي تبدأ بالملف النووي الإيراني وتمر بالأوضاع في العراق والسودان ولبنان وفلسطين من جهة إعادة بناء التوازنات السياسية فيها بما يسهم في تقدم مشروعها السياسي الأمني وسياستها الإمبراطورية العدوانية، ولا ينهي بكل تأكيد جهود التسوية أو عملية السلام في المنطقة[١].

إسرائيل والدول العربية

إن تصدر اهتمام إسرائيل بعلاقاتها مع الدول العربية قائم على خطة إسرائيلية-أمريكية تهدف إلى تحقيق أقصى المكاسب السياسية والاقتصادية والتأثير في النظام الإقليمي في الخليج والجزيرة العربية.

وقد أعلن وزير خارجية إسرائيل سليفان شالوم على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٥م: "أنه تشرف بلقاء أكثر من عشرة زملاء (وزراء الخارجية) من العالم العربي والإسلامي، وأنه يدعو قادة الدول العربية والإسلامية إلى إعلان اتصالاتهم المتزايدة مع إسرائيل على الملأ، وأن الجدار الحديدي الذي حدد العلاقات الإسرائيلية مع معظم الدول العربية والإسلامية على مدى أجيال بدأ بالانهيار"[٢].

هذه التصريحات لها دلالات واضحة أهمها: أن هناك خطة إسرائيلة تهدف إلى تحقيق أقصى المكاسب السياسية، إذ طالب شالوم خلال لقاء معلن مع نظيرته الأمريكية كوندوليزا رايس قبل بدء الانسحاب بأن "يدفع العرب ثمن الانسحاب من غزة".

والثمن هو "تطبيع" العلاقات العربية مع إسرائيل خاصة مع "دول خليجية وشمال إفريقية بدعم أمريكي" كما قال.

أيضا فإن إسرائيل لا تطالب بالتطبيع أيا كان شكله ولونه مع الدول العربية والإسلامية مقابل هذه التنازلات فقط، ولكنها أصبحت تطالب- كما دعا شالوم- بأن تكون هذه العلاقات "معلنة على الملأ" وأمام الجمهور، ليست سرية أو في الظل كي" تدرك شعوبنا رغبتنا المشتركة في العمل معا من أجل تأمين السلام والأمن لمنطقتنا".

إن المشكلة لم تعد عقد لقاءات إسرائيلية عربية رسمية، وإنما المطلوب- إسرائيليا- "علانية هذه اللقاءات التي تجري بالفعل منذ السبعينيات، والتي تتبرأ منها غالبية الدول العربية والإسلامية فور إعلانها خشية رد فعل الشارع العربي والإسلامي، وطالما أن هذه اللقاءات أصبحت واقعا ملموسا ومتكررا، فلِمَ الإنكار، ولماذا تبقى سرية[٣]؟

اللافت مما أكده شالوم هو التركيز على دول الخليج هدفا اقتصاديا إسرائيليا قديما من أجل تلبية حاجة الاقتصاد الإسرائيلي الملحة لمصدر طاقة قريب ورخيص هو (النفط)، مقارنة بالمصادر النفطية الأخرى البعيدة والمكلفة التي تستوردها إسرائيل، والاستفادة من أسواقها في تعظيم شأن الصناعة الإسرائيلية وضمان عوائد دولارية ضخمة من وراء التعامل مع هذه المنطقة المشهورة بالطابع الاستهلاكي[٤].

حتى ندرك أهمية هذه السوق نشير إلى أن تقارير شركتي "ميريل لينش" و "كاب جيمني آند يونغ" الاقتصاديتين الأمريكيتين تؤكد أن حجم ثروات دول الخليج العربية تتفاوت بين ترليون و ٣ ترليونات دولار، وأن مجموع الثروات العربية في البنوك الخليجية وفق مسؤولين مصرفيين وصل الى ٢٠٠٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٥م.

يدرك الإسرائيليون أن الدعم المالي لأي مواجهة أو حرب أو مقاومة لاحتلالهم للمنطقة العربية يأتي بالدرجة الأولى من منطقة الخليج الغنية، وأن البترول العربي لعب

دورا في حرب ١٩٧٣م، ويلعب دورا أخطر في الوقت الراهن، مع ارتفاع أسعار النفط، وهم يسعون كذلك للحصول على احتياجاتهم من البترول ومن الغاز الطبيعي من هذه المنطقة، والسعي قدما نحو المشاركة في مشاريع استخراج النفط الخليجي.

ثغرات اتفاقات التجارة الحرة

من هنا جاءت الاتفاقات التجارية التي دعت إليها الولايات المتحدة من أجل دفع الدول العربية في التطبيق العملي للتطبيع، حتى لو لم يكن على المستوى الرسمي، ومنها اتفاقية "الكويز" الثلاثية بين واشنطن ودول عربية تنضم لها إسرائيل، وهي المدخل بالنسبة للدول التي تحيط بالدول العربية. ثم "اتفاقات التجارة الحرة" التي تعقد بين واشنطن ودول الخليج، والتي تسمح بتبادل الصادرات والواردات مع دول أخرى (إسرائيل)، وهي الاتفاقية التي يجري عليها اللعب في العلاقة مع دول الخليج لتكون مقدمة تسبق مرحلة التطبيع الاقتصادي الكامل.

وبناء على ذلك، لم تغفل "واشنطن" مصالح الطرف الإسرائيلي في إطار سعيها في السنوات الأخيرة لإبرام اتفاقيات للتجارة الحرة مع كثير من دول الخليج، مثل البحرين وسلطنة عمان والإمارات، من أجل إقامة منطقة إقليمية للتجارة الحرة في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠١٣م، ويبدو أن الإسرائيليين سيكونون أكثر الأطراف ربحا منها. لذا لم يكن هناك بد من أن تعلن المملكة العربية السعودية في شهر سبتمبر ٢٠٠٥م أنها ستتعامل مع دول منظمة التجارة العالمية بما فيها إسرائيل إذا أصبحت الرياض عضوا فيها، وذلك في أعقاب توقيع واشنطن والرياض في الشهر نفسه اتفاقا ثنائيا تجاريا، وعدت المملكة بمقتضاه أن تخفف من المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.

وعلى سبيل المثال ربطت حكومة البحرين اتفاق التجارة الحرة الموقع مع الولايات المتحدة في ٢٠٠٤م برفض الشرط الذي يسمح بدخول سلع من دول أخرى غير أمريكا أو سلع بها نسبة مواد تصنيع غير أمريكية (من إسرائيل مثلا)، فقد حاول البحرينيون

تفادي استيراد سلع مصنعة أو نصف مصنعة من إسرائيل ضمن هذه الاتفاقية، إلا أن تنفيذ الاتفاق غلب في نهاية الأمر، مما اضطر البحرين أن تعلن رفع الحظر المفروض على دخول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق البحرينية، وذلك بموجب اتفاق التجارة الحرة الموقع عليها مع الولايات المتحدة، والذي لا يكترث بقرارات المقاطعة مع إسرائيل.

عندها صرح وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك لصحيفة الرأي العام الكويتية ٢١-٩-٢٠٠٥م بأنه: "قررنا بالفعل رفع الحظر المفروض على البضائع الإسرائيلية"، وسوَّغ هذا بأن "هناك اتفاقية تجارة حرة وقعتها البحرين مع الولايات المتحدة، وهذه الاتفاقيات لا تطبق قرارات المقاطعة مع إسرائيل". ودافع الوزير عن بلاده قائلا: "هناك من وقع مع إسرائيل لكننا لم نفعل ذلك"، ولكنه اعترف ضمنا بأن هذا من شروط اتفاقية التجارة الحرة[٥].

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه ليصل إلى تحقيق التعاون بين الدول العربية وإسرائيل في كافة المجالات، الأمر الذي ينطوي على دلالات كبيرة، في مقدمتها أن الدول العربية ماضية قدما في التطبيع حتى لو لم يتم الإعلان عن ذلك رسميا ودبلوماسيا، فمثلا تستضيف دول عربية– مثل مصر، وتونس مؤخرا- أنشطة كروية دولية، أو مؤتمرات تكنولوجية عالمية تُدعى لها تل أبيب، وتقول هذه الدول بأنها مضطرة للتعامل مع إسرائيل لأن هذه هي شروط الاتفاقية الدولية.

لقد استطاعت تل أبيب إذاً أن تحقق اختراقا سياسيا، كان عنوانه تلك اللقاءات التي تمت داخل أروقة الأمم المتحدة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي "شارون" أو وزير خارجيته "شالوم" وبين بعض قادة الدول الإسلامية غير العربية أو وزراء خارجيتها مثل باكستان وإندونيسيا، أو مع مسؤولين من دول عربية، مثل وزراء خارجية قطر وتونس والمغرب.

وإذا كان الهدف من التركيز على دول الخليج هو المال واتفاقات التجارة التي تتغلغل بموجبها الصناعة الإسرائيلية في الخليج، فإن منطقة المغرب العربي في الاستراتيجية الإسرائيلية لها أبعاد أخرى غير الاقتصاد، بعضها سياسية أو تاريخية تتعلق برغبة تل أبيب في التواصل مع يهود دول الغرب العربي، ورغبة كثير من قادة تل أبيب من ذوي الجذور المغاربية في الوجود في هذه المنطقة الاستراتيجية التي تدخل ضمن خطط التوسع الإسرائيلية في كل القارة الإفريقية.

لقد لوحظ حرص شالوم- بعد لقائه نظيريه التونسي والمغربي- الضرب على وتر "الأصل والعرق الواحد" لحكام تل أبيب ودول المغرب العربي عندما قال: "نحن وزيران للخارجية من تونس، بل من نفس البلدة التونسية"، في إشارة إلى أصله التونسي.

وخلال لقائهما في نيويورك، اتفق وزيرا الخارجية على سلسلة خطوات تبعث الحرارة والدفء في العلاقات بين تونس وإسرائيل. أما مع نظيره المغربي فقد ظهرت حرارة العلاقات القديمة بين تل أبيب والمغرب منذ عهد الملك السابق الحسن الثاني.

تدرك الأوساط الثقافية المغربية جيدا أن إسرائيل تراهن كثيرا على المغرب العربي؛ لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية، تعتمد على دور الجاليات اليهودية هناك في تحقيق التقارب بين الدولتين، سيما أن العديد من اليهود ذوي الأصول المغاربية تولوا مناصب سياسية حساسة في إسرائيل، وأن بعض اليهود المغاربة شغلوا مناصب استشارية عند العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني، ومنهم ديفيد بن عمار، وأندريه أولاي الذي ما زال مستشارا للملك الشاب محمد السادس.

أما الجوانب الاقتصادية للتعامل مع دول المغرب العربي، فيكفي أن نذكر أن دراسات مغربية تؤكد أن الأسواق في المغرب العربي تستهلك المنتوجات الصناعية والزراعية بما يفوق ٣٠ مليار دولار سنويا، ويصل معظم هذه البضائع من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا، وهناك رغبة إسرائيلية في الاستحواذ على قسم من هذه

التجارة التي تنتعش في تل أبيب. ولا يخفي كذلك تطلع الدولة العبرية بشغف إلى اليورانيوم الجزائري الموجود بوفرة في منطقة التاسيلي الواقعة جنوب الجزائر، وتطلعها إلى استغلال الجاليات اليهودية هناك لخلق حلقة تواصل متزايدة بين هذه الدول وتل أبيب.

سوريا

أظهر النظام السوري استعدادا جديا للدخول في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل دون شروط مسبقة من عند النقطة التي انتهت إليها المفاوضات السابقة، مما أثار مخاوف أطراف عربية من أن يكون ذلك مدعاة لدمشق للاستمرار في سياستها المنفردة وتحالفاتها الإيرانية من جهة، أو أن تكون هذه المفاوضات وسيلة للتغطية على المماطلة في مسار التسوية الإسرائيلي الفلسطيني من جهة أخرى، أو قطع الطريق على المبادرة العربية التي تعطي المسألة الفلسطينية الأولوية من جهة ثالثة.

الذي عزز هذه المخاوف زيارة إبراهيم سليمان رجل الأعمال السوري الأمريكي لتل أبيب، ولقائه مع عديد من الشخصيات الإسرائيلية بعد أن نشرت الصحافة العبرية والدولية نص اتفاق المبادئ الذي كان توصل إليه مع آلون ميئيل المدير العام السابق لوزارة الخارجية، مؤكدين على رغبة دمشق في استئناف مفاوضاتها مع إسرائيل. والتحسن الملحوظ في العلاقات الأمريكية السورية الذي كان واضحا في مؤتمر شرم الشيخ بشأن العراق في ٣ أيار ٢٠٠٧م بعد اللقاء الذي جمع بين وزير الخارجية السوري وليد المعلم ونظيرته الأمريكية كوندوليزا رايس[٦] على الرغم من استمرار الضغط الإسرائيلي على الحكومة الأمريكية لمعاقبة سوريا لزعمهم أنها داعمة للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، لدرجة أن اللوبي الإسرائيلي نجح في تمرير قرار ينص على معاقبة سوريا في الكونغرس الأمريكي وقعه بوش وأصبح قانونا نافذا في ١٢ كانون أول ٢٠٠٣م، على الرغم من أن الحكومة الأمريكية كانت منقسمة على نفسها حول حكمة استهداف سوريا وجدواه، وذلك للأسباب التالية:

أولا: قامت الحكومة السورية بتزويد الولايات المتحدة بمعلومات استثنائية قيمة حول منظمة القاعدة منذ ١١ سبتمبر، وقامت كذلك بتحذير واشنطن حول خطة هجوم إرهابي يستهدف المصالح الأمريكية في الخليج، ثم زودت المخابرات الأمريكية بمفتاح الدخول إلى موقع محمد الزهار المتوقع اشتراكه ضمن المجموعة التي نفذت هجوم ١١ سبتمبر، واستهداف النظام السوري سوف يحرم الحكومة الأمريكية من هذه الخدمات والاتصالات المهمة، ومن ثَمّ سوف يُضْعِف الحرب الواسعة على الإرهاب، هذا من وجهة النظر الأمريكية.

ثانيا: لم تكن سوريا تحتفظ بعلاقات سيئة مع الولايات المتحدة قبل الحرب على العراق، حتى إنها صوتت لصالح القرار الذي اتخذ في مجلس الأمن رقم (١٤٤١) ولم يكن هنالك خطر على الولايات المتحدة من سوريا[٧].

ثالثا: إن وضع سوريا ضمن الأهداف الأمريكية لضربها سوف يعطيها حافزا قويا لإثارة الاضطرابات والمشاكل في العراق، ولذلك كان لا بد من إنهاء المهمة المطلوبة في العراق أولا قبل الالتفات إلى باقي القضايا في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بإحياء مشروع مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل فإن هذا المسار يدخل فيه عوامل مختلفة وطنية وإقليمية ودولية، ويتسم سلوك الفاعلين فيه بحذر شديد بسبب تضارب المصالح وتداخل التحالفات وتعدد الرهانات المرتبطة بها، ويجري جزء كبير منها في إطار من السرية الشديدة، وأحيانا المناورات السياسية، وإن مدى نجاح أي تسوية في الشرق الأوسط يعتمد على درجة جدية المفاوضات التي تقود إليها. وقد ظهرت مسارات متعددة للتسوية مع إسرائيل لم تكن كلها مسارات جدية، والسبب في ذلك أن فرص نجاح عملية التفاوض لا ترتبط بإرادة الأطراف المتفاوضة وحدها فحسب، بل أيضا بعوامل أخرى لا تقل أهمية عنها، أهمها:

• **العامل الدولي**، فالسيطرة على الشرق الأوسط موضوع رهان دولي، وتصبح النزاعات والتسويات فيه جزءا من كل، وهو يعنى بتأكيد الهيمنة الدولية للاستقطاب، والذي حدث فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني كان يفرض على أطرافها الالتحاق باستراتيجيات القوى الكبرى المتصارعة.

ولولا قيام مصر بتغيير توجهاتها الكبرى ما توصلت إلى اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٩م، لتكون بذلك جزءا من عملية أكبر، هي المحافظة على نظام الهيمنة الغربية على منطقة الشرق الأوسط التي تحتوي على خزان نفط استثنائي تحتاج إليه الدول الصناعية.

• **العامل الإقليمي**، تظهر ملامحه بسيطرة أربع أزمات رئيسية فيه: أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق، وأزمة تخصيب اليورانيوم والسيطرة على التقنية النووية في إيران، والأزمة السياسية اللبنانية المرتبطة بقضية المحكمة الدولية ولجنة التحقيق في مقتل رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، والأزمة الفلسطينية من حصار وتجويع للشعب الفلسطيني وإثارة الاقتتال الداخلي بين عناصره الحزبية.

لا بد من معاينة ما يحدث على خلفية هذه الأزمات من الدول الممانعة المعادية لأمريكا، ودول الاعتدال المشجعة على التوصل إلى تسويات جزئية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وأثر هذا الاستقطاب والتصادم بين سياسات الدول الممانعة ودول الاعتدال في فرص التوصل إلى تسوية أو التشجيع عليها بين سوريا وإسرائيل.

• **العامل المحلي**، يتمثل في وضع الحكومتين السورية والإسرائيلية، وهامش المناورة الداخلية لكل منهما، وما يترتب على الانخراط في التسوية من مخاسر أو مكاسب قد تزيد من رصيدهما عند الرأي العام، وتساعدهما في مواجهة التحديات وحل المشكلات الوطنية الأخرى العالقة أو المتعثرة اقتصاديا وسياسيا وأمنيا. ومن هنا فإن موازنة تحليل عملية التفاوض بأبعادها التقنية والسياسية يجب أن يتم ضمن إطار أشمل، وهو الاستراتيجيات الشاملة التي تبلورها وتتبناها الأطراف المتعددة المنخرطة فيها[٨].

لقد عززت مفاوضات السلام المنطلقة في مدريد عام ١٩٩١م- والتي شجعتها واشنطن ودول الأطلسي بين إسرائيل والدول العربية- التفاهم العربي، وسعت لتعزيزه وترسيخه بوضع أهداف مشتركة والتقريب بين مصالح مختلف الأطراف، من أجل دعم استقرار النظام الإقليمي الناشئ ودعم قدراته.

وكان لمشاركة سوريا في الحرب على العراق دور رئيس في تحقيق المناخ الجديد، وتشجيع واشنطن على الانخراط في عملية التفاوض بين العرب وإسرائيل، ولكنها لم تستمر طويلا بعد إنجاز مهمة الحرب ضد العراق وإضفاء الشرعية عليها. وحل تبادل الاتهامات بين الدول العربية وإسرائيل منذ عام ١٩٩٦ محل السعي نحو السلام، وأخفقت المحاولات لإعادة المفاوضات إلى مسارها، فبينما تمسكت سوريا بالعودة إلى المفاوضات من النقطة التي انتهت إليها مؤكدة الوعود التي أعطيت لها بالانسحاب الكامل من الجولان.

أصرت إسرائيل- للدلالة على عدم اهتمامها- بالعودة إلى المفاوضات بدون شروط، إلا أن الولايات المتحدة- وعندما أصبح عندها حافز جديد لتغيير المناخ الإقليمي وتحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية- تمكنت من إيجاد صيغة جديدة لاستئناف المفاوضات في أواخر ١٩٩٩، عندما أعلن كلنتون استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية من النقطة التي توقفت عندها عام ١٩٩٦م، مع ترك المصطلح غامضا بما يتيح لكل طرف تفسيره بالطريقة التي تلائمه، وقد عبر ذلك عن توافق مصالح مختلف الأطراف في الخروج من حالة الجمود، فالنسبة لسوريا، أرادت أن تحقق نوعا من الإنجاز في السلام مع إسرائيل يعيد إليها الجولان في إطار الانفتاح على أوروبا والغرب، وليكون مقدمة للإعداد لخلافة نجل الرئيس بشار الأسد.

في حين أن إسرائيل أرادت أن تنفذ وعدها الانتخابي في ظل حكومة باراك بالانسحاب من لبنان بحلول تموز ٢٠٠٠م، والخروج من حرب الاستنزاف التي فرضها

عليها حزب الله في الجنوب، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا بمعاهدة سلام مع لبنان الذي يرفض ذلك من دون أن يتزامن مع معاهدة سلام مع سوريا، أو بانسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من لبنان يحمل مخاطر أمنية كبيرة للدولة العبرية، ثم إن تحقيق معاهدة على صعيد المسار السوري- اللبناني كان يعتبر أقل تعقيدا من إنجاز الحل الدائم مع السلطة الفلسطينية التي سيضعف موقفها التفاوضي، ويُظهِر إسرائيل بمظهر الراغب في السلام على الصعيد الدولي، ثم يدفع الأطراف الدولية للضغط على السلطة الفلسطينية للقبول بالتصور الإسرائيلي لقضايا الحل النهائي.

وفي النهاية فإن تحقيق مثل هذا السلام سيشكل عاملا قويا في ضمان الاستقرار في الشرق الأوسط، وهذا أدى إلى إعطاء المفاوضات السورية- الإسرائيلية الأولوية على حساب المفاوضات الفلسطينية، كادت تسفر عن تنفيذ مرحلة إعادة الانتشار الثالثة التي نصت عليها اتفاقية واي ريفر واتفاقية شرم الشيخ، والتوصل إلى إطار اتفاق الحل النهائي لولا تردد حكومة باراك في اللحظة الأخيرة، ولحسابات السياسة الداخلية الإسرائيلية وحدها[٩].

وهذا ما عبر عنه رفض الطرف الإسرائيلي تقديم تعهد واضح بالانسحاب إلى حدود ٤ يونيو/ حزيران، والإصرار على الاحتفاظ بالشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية، مع أن سورية أبدت مرونة كبيرة تجاه احتفاظ إسرائيل بمصادر مياه الأنهار التي تصب في هذه البحيرة، وخط الحدود الدولية الذي حدث في اتفاق ٧ مارس/ آذار ١٩٢٣م بين فرنسا وبريطانيا، وبين خط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧م.

هكذا أنهى فشل القمة الأميركية- السورية في جينيف مارس/ آذار ٢٠٠٢م الحلقة الثانية من المفاوضات التي انطلقت على أساس مؤتمر مدريد الذي نص على مبدأ الأرض مقابل السلام، ثم كانت النتيجة الأولى لانهيار المفاوضات استئناف الهجوم الإسرائيلي على لبنان وتدمير منشآته المدنية، واندلاع الانتفاضة الثانية في فلسطين، ثم دعوة

حكومات جامعة الدول العربية عبر اجتماع مجلس وزراء خارجيتها في بيروت أوائل مارس/آذار ٢٠٠٠م إلى إعادة النظر في عملية التطبيع مع إسرائيل، وفي المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، إضافة إلى تأكيد دعم الدول العربية المطلق للبنان في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي باعتبار ذلك دفاعا مشروعا، والتشديد على رفض توطين اللاجئين.

ثم جاءت قمة شرخ الشيخ التي جمعت بين باراك وعرفات برعاية الرئيس المصري حسني مبارك في استئناف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وتغيير منحى الجمود السياسي والتوجه نحو سياسات اللامواجهة، ومع ذلك لم يتغير شيء من نية الحكومة الإسرائيلية في حسم الصراع بالطرق العسكرية، ومن جانب واحد، بعيدا عن أي إطار للمفاوضات سواء في لبنان أو في فلسطين، وفي نفس الوقت زادت حدة الخلافات بين الدول العربية معا، وبين مصر وسورية خاصة، فيما يتعلق بالتطبيع والمفاوضات متعددة الأطراف.

باختيار إسرائيل الانسحاب من الجنوب اللبناني من جانب واحد، وزوال الخطر الإستراتيجي العراقي نتيجة الاحتلال الأميركي له شعر مصممو السياسة الإسرائيلية بشيء من الارتياح، فالوجود العسكري الأميركي في العراق منع- وسيمنع في المستقبل القريب- تحالفا إستراتيجيا محتما معاديا لإسرائيل، يضم سورية ولبنان والعراق وإيران، ولن يمنع هذا الوجود إمكان قيام وجود مثل هذا التحالف فحسب، بل سيجعل أيضا كل طرف من هذه الأطراف عرضة لضغط مستمر يمنعه من التفكير في أية مبادرة هجومية ضد إسرائيل، وسيضعه كذلك في موقع دفاعي مفضلا مبدأ السلامة على إمكانية ضمه إلى قائمة أهداف الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية.

هذه المستجدات جعلت الموقف الإسرائيلي من مفاوضات محتملة مع سورية أكثر تصلبا، وأصبح مبنيا على مبدأ الأمن مقابل الأمن، بعد أن كان مبنيا قبل ذلك على مبدأ الأرض مقابل السلام. وهذا الأمر يعني بوضوح أن السلام مع باقي الدول العربية التي لم

توقع اتفاقات سلام أو تطبيع مع إسرائيل لم يعد يشكل هدفا استراتيجيا تبدي إسرائيل استعدادا مبدئيا للتوصل إليه في مقابل تنازلات إقليمية، بل إن مستجدات الأمور واليد الحرة التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل تجعلها تتبنى موقفا تطمح فيه إلى تحقيق السلام من دون تقديم تنازلات في موضوع الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧م[١٠].

إسرائيل والدول الإقليمية

تركيا

كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بدولة إسرائيل على الرغم من تصويتها ضد قرار التقسيم عام ١٩٤٧م، وقد حرصت إسرائيل على تطوير علاقتها بأنقرة التي زارها رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون سرا عام ١٩٥٧م في إطار المساعي الأمريكية البريطانية للحد من المد القومي الناصري، وذلك بدفع تركيا وإيران والعراق والباكستان والأردن إلى عقد تحالفات إقليمية، مثل حلف بغداد الذي انتهى بثورة ١٤ يوليو/ تموز في العراق.

جاءت حرب ١٩٦٧م لتضع أنقرة أمام حسابات جديدة في علاقاتها مع أبيب وخاصة بعد محاولة حرق المسجد الأقصى التي قام بها اليهود عام ١٩٦٩م، إذ بدأت الحكومة التركية تدرك خطورة الممارسات الإسرائيلية على المنطقة، وبالتالي على المصالح الوطنية والقومية لتركيا، ودفع ذلك الحكومة التركية إلى تطوير العلاقات التركية مع الدول العربية على الرغم من الفتور الذي كان يخيم على علاقات أنقرة بدمشق بسبب لواء الإسكندرون، ومع العراق أيضا بسبب مياه الفرات ودجلة، إذ كانت هاتان الدولتان في المعسكر الشرقي المعادي لحلف الأطلسي الذي كان يرى في تركيا مركزا متقدما لحماية المصالح الغربية أمام المد السوفييتي الشيوعي، وكانت حسابات النخبة العلمانية- التي حكمت تركيا منذ عهد أتاتورك وحرصها على توثيق العلاقات التركية مع الغرب- قد ابتعدت بتركيا عن دائرتها الطبيعية وهي الدائرة الإسلامية، وقادتها للدخول في علاقات

وثيقة مع إسرائيل في سياق تحالفها مع الغرب في أمريكا وأوروبا وعضويتها في حلف الأطلسي، وتطلعاتها الدائمة لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي.

وجاء الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني في الثمانينيات، ثم نتائج حرب الكويت، ثم مؤتمر مدريد للمصالحة العربية– الإسرائيلية ليضع أنقرة من جديد أمام حسابات معقدة دفعتها إلى إعادة النظر في علاقاتها بتل أبيب التي لم تتأخر في تقديم كافة الخدمات العسكرية والاستخباراتية لها، وخاصة في ما يتعلق بنشاط عناصر الحزب الكردستاني التركي.

وردَّت أنقرة على هذه المساعدات بالتوقيع على اتفاقية التعاون العسكري عام ١٩٩٦م، وفتحت صفحة جديدة في العلاقات التركية– الإسرائيلية، وكانت هذه المرة على الصعيد العسكري إذ استغلت تل أبيب هذه الفرصة فنجحت في إقامة علاقات وطيدة مع القيادات العسكرية التركية والحكومات اللاحقة التي استغلت هذه العلاقة بإسرائيل للضغط على دمشق لإجبارها على طرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سوريا في أكتوبر ١٩٩٨م، في الوقت الذي كان اللوبي اليهودي يتصدى لمساعي اللوبي الأرميني لتمرير قانون في الكونغرس يعترف بالمجازر التي يتهم الأرمنُ الأتراكَ بارتكابها عام ١٩١٥م.

استمرت إسرائيل في العمل لكسب أنقرة إلى جانبها، أو على الأقل لمنعها من المزيد من التقارب مع الدول العربية، خاصة سوريا ولبنان وإيران والفلسطينيين بعد أن عبر أردوغان أكثر من مرة عن تأييده سياسات دمشق في ما يتعلق بالسلام مع إسرائيل، إذ رفضت تل أبيب كثيرا من مساعي الوساطة بينها وبين سوريا ولبنان والفلسطينيين، وأدى ذلك إلى فتور في العلاقات بين إسرائيل وأنقرة بعد أن قررت حكومة أردوغان تجميد العديد من العقود الخاصة بمشاريع التصنيع العسكري التي سبق التوقيع عليها مبدئيا، ومنها تحديث الدبابات والطائرات التركية، وتصنيع دبابات ميركافا، وصواريخ آرو

الإسرائيلية في تركيا، وإسناد مهمة تحديث الأسلحة إلى شركات تركية، والتخلي عن الخدمات الإسرائيلية في هذا الصدد، وتزامن ذلك بعد أن اتخذت تركيا موقفا عنيفا ضد إسرائيل وناقدا لسياساتها في رفح.

في ظل ضعف المواقف الدولية- وخاصة العربية- إزاء المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحق أبناء الشعب الفلسطيني، بهدم المنازل وقصف مظاهر احتجاج فلسطينية بقذائف الدبابات، والعمل على تشريد عشرات الآلاف من الفسلطينيين وجعلهم بلا مأوى، وعلى الرغم من إدانة مجلس الأمن لهذه الممارسات إلا أن هذا القرار لم يقترن بأي إجراءات رادعة أو عقابية ضد إسرائيل واكتفى بالإدانة اللفظية. ومن هنا تبدو تصريحات أردوغان ومواقف تركيا من استدعاء سفيرها للتشاور، وتوجيه النقد العلني للممارسات الهمجية الإسرائيلية بمثابة موقف متقدم إزاء حالة العجز الدولي والتخاذل العربي عن فعل أي شيء لردع العدوان الإسرائيلي.

جاءت مواقف تركيا من نقد السياسات الإسرائيلية في سياق انفتاح تركي تجاه العالم العربي والإسلامي، وتقارب مع التوجهات العربية، وبالذات منذ وصول الإسلاميين بزعامة أردوغان إلى رئاسة الحكومة التركية، كان أبرز هذه المؤشرات التوتر في العلاقات التركية- السورية وهو الأمر الذي جسدته زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لتركيا. وقد أدت هذه التطورات في العلاقات السورية- التركية إلى احتواء جبهة توتر إقليمي كانت تسعى إسرائيل إلى تصعيدها بهدف تعميق التأزم في العلاقات العربية- التركية، وظهر ذلك من الموقف التركي تجاه الأزمة العراقية، فقد رفضت المشاركة في الغزو الأمريكي ضد العراق، ورفضت منح تسهيلات عسكرية ولوجستية للقوات الأمريكية عبر الأراضي والقواعد العسكرية التركية، مثل قاعدة إنجيرليك في عمليات غزو الأراضي العراقية. كذلك فقد اتخذت تركيا موقفا مهما متفقا مع المواقف العربية من رفض تقسيم أراضي العراق وضرورة الحفاظ على وحدة أراضيه وسلامتها الإقليمية.

وفي هذا السياق هناك معارضة تركية شديدة لتقسيم العراق انطلاقا من الرؤى الإستراتيجية لحماية الأمن القومي التركي، والتي ترفض قيام كيان كردي في شمال العراق، خشية أن يعزز ذلك التوجهات الاستقلالية أو الانفصالية لأكراد تركيا، وهي سياسة كان لها الدور الحاسم في ردع المخططات الرامية إلى تقسيم أراضي العراق، علما أن تقسيم العراق يحظى بدعم إسرائيلي يأمل ألا يرى العراق دولة موحدة قوية من جديد. فلقد لعبت التحذيرات التركية- من أن قواتها سوف تقتحم شمال العراق في حال تم الإعلان عن قيام دولة كردية هناك- دورا محوريا في تراجع الخطط التي كانت تستهدف إقامة كيان كردي مستقل في شمال العراق، ودفع ذلك أيضا أكراد العراق لتبني سياسات أكثر واقعية تهدف إلى تأكيد بقائهم داخل العراق الموحد في إطار كونفدرالي أو فيدرالي مع تحسين الشروط والمزايا والمكتسبات للمناطق الكردية.

ورغم أننا لا نتوقع تحولا جذريا دراميتكيا في السياسات التركية تجاه إسرائيل، وأن من يقف وراء تدعيم علاقات التعاون والشراكة الإستراتيجية مع إسرائيل هو المؤسسة العسكرية وأركان الجيش التركي، بالإضافة إلى النخبة العلمانية الملتصقة بالغرب، لأن ارتباطات تركيا الإستراتيجية بالغرب وأمريكا وحلف الأطلنطي تحول دون ذلك، فإن الملاحظ استمرار علاقات التعاون وخاصة في الجانب الاقتصادي بين تركيا وإسرائيل، فقد أثمرت زيارة وزير البنى التحتية الإسرائيلية لأنقرة مؤخرا عن الاتفاق على قيام شركات تركية ببناء محطة توليد للطاقة الشمسية في إسرائيل. بالإضافة إلى أن علاقات التبادل التجاري بين البلدين تتجاوز المليار دولار سنويا، وهناك نحو ٣٢٠ ألف سائح إسرائيلي يتدفقون سنويا إلى تركيا. وقد أعلن الوزير الإسرائيلي باريتسكي أن الطرفين: التركي والإسرائيلي يعكفان على تنفيذ خطة لنقل المياه العذبة عبر السفن من تركيا إلى إسرائيل، وهناك دراسات جدوى مشتركة لإمكانية نقل الكهرباء والغاز الطبيعي والنفط الخام والمنتوجات النفطية المكررة تحت البحر المتوسط من تركيا إلى إسرائيل أيضا.

كل ذلك يجب ألا يقلل من أهمية التغيرات التي أحدثتها حكومة أردوغان في سياساتها مع العالم العربي والإسلامي، ومن المهم للعرب أن يستثمروا هذه التطورات والعمل على تشجيع التيار المؤيد للتقارب مع العرب داخل أروقة الحكومة التركية للاستمرار في هذا النهج، من خلال اتفاقيات التعاون الثنائي والزيارات المتبادلة بهدف إزالة كثير من رواسب الشكوك وعدم الثقة في العلاقات العربية التركية، هذه الخطوات من شأنها تعزيز توجهات حكومة أردوغان في الانفتاح على العالم العربي والإسلامي وتقليص العلاقات مع إسرائيل، بما يدفع المؤسسة العسكرية التركية من منظور المصالح الاستراتيجية إلى مساندة توجهات التقارب مع العرب.

إيران

تعيش المنطقة اليوم حالة شبيهة بالتي كانت سائدة في تسعينيات القرن الماضي، والتي أدت إلى إطلاق مؤتمر مدريد للسلام، وهذا يعني حاجة واشنطن إلى حشد الدول العربية، والخليجية خاصة، في مواجهة الخطر الجديد الناجم عن تصاعد قدرات إيران العسكرية، وتهديدها للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، وذلك بالنظر إلى صيغة النظام السائد في إيران والواقع الجيوسياسي القائم في المنطقة، ثم امتلاك إيران كثيرا من مصادر القوة التي يمكن أن تعبر من خلالها عن نفسها. فهناك قدرة إيران المالية العالية نتيجة الاحتياطي النفطي الضخم، وهو أمر يتيح لإيران توظيف مصادر مالية ضخمة لبناء قوة عسكرية جبارة، وتمويل مشاريعها السياسية والعسكرية في المنطقة، إضافة إلى الاحتياط البشري الضخم، عدا عن موقع إيران الجغرافي المتميز على أبواب الخليج العربي، ووسط محيط من الإسلامية ذات الكثافة السكانية العالية أضيفت إليها بعد زوال الاتحاد السوفييتي. وتعد القاعدةُ الكفاحيةُ للنظام الإيراني القائمة على الإسلام الإستراتيجيةَ التي اتبعتها إيران في دعم شبكات أصولية منتشرة على مستوى عالمي وبنائها لتوسيع النفوذ الإيراني في دول الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وحيثما توجد تجمعات إسرائيلية، فقد زودت إيران حزب الله في لبنان بالمال والسلاح والتدريب العسكري.

ترى إسرائيل أن الخطر الإيراني هو العدو الأكبر لها الآن؛ لأنها الأكثر قربا من تطوير أسلحة نووية؛ فقد جاء في تقرير لصحيفة هآرتس في أواخر إبريل/ نيسان ٢٠٠٣م أن سفير إسرائيل في واشنطن كان ينادي بتغيير نظام الحكم في إيران، وأن الإطاحة بصدام لم تكن كافية، وأن الولايات المتحدة لا بد أن تتابع سياستها في محاربة الإرهاب وأنه "ما زلنا نواجه خطرا عظيما، وأن نمطية هذا الخطر تأتي من سوريا وإيران".

إلا أن ذلك يعتبر قضية خطرة إلى حد تهديد وجود إسرائيل أو الولايات المتحدة، وإذا استطاعت واشنطن أن تتعايش مع القوة النووية السوفييتية والصينية وحتى الكورية الشمالية، فهي بالتالي قادرة على على العيش مع القوة النووية الإيرانية، وثمة توافق عام بين المراقبين على أن المقاربة العسكرية للأزمة غير مجدية، وأن اللجوء إلى الطرق الدبلوماسية يمكن أن يشكل مقاربة أكثر نجاعة، خاصة مع إدراك واشنطن فقدانها الخيارات في معالجة ما تواجهه من تحديات، سواء أكان ذلك في إيجاد مخرج من الورطة العراقية أم في تثبيت الوضع في لبنان أو فلسطين.

وعلى الصعيد الإقليمي تتضارب مصالح الحشد ضد إيران مع مصالح العمل على حل الأزمة العربية– الإسرائيلية. ولا يمكن أن تستقيم إلا إذا عُدَّت إيران جزءا من المعادلة الإستراتيجية الإقليمية، ومن غير الممكن أن تقدم الولايات المتحدة وإسرائيل لسورية حلا مشرفا في الجولان مكافأة لها على التحالف الطويل والدائم مع إيران، ما لم يتم التوصل مسبقا إلى تفاهم أميركي– إيراني. وفي المقابل، ليس في إمكان دمشق التي لديها كل الأسباب كيلا تثق بوعود الإدارة الأميركية، أن تتخلى عن علاقاتها القوية بإيران، وما تؤمِّن الأخيرة لها من تغطية إستراتيجية وحماية سياسية ومعنوية، وتنضم إلى بقية الدول العربية الموسومة بالاعتدال، التي شاركت واشنطن في محاصرة النظام السوري وفرضت العزلة عليه بعد اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية، رفيق الحريري، منذ عامين.

ترى إسرائيل أن الخطر الإيراني يعد مدخلا مهما من مداخل تعزيز العلاقات أو انفراجها مع الدول العربية المعتدلة، مثل مصر والسعودية ودول الخليج، ولن تحتمل فكرة أن تتشكل ضدها- بمبادرة إيرانية- جبهة شرقية خطرة بصورة جدية، لا سيما أن إيران قادرة على القيام بتغييرات بنيوية كبيرة في سياساتها الداخلية والخارجية، وأن تصبح قوة إقليمية رئيسية ذات قدرة على تشكيل تجمع إقليمي، مما قد يفضي إلى قلب موازين القوى إقلميا، وما يعنيه من الدخول في دائرة التأثير والتأثر الدوليين.

الهوامش

[١]. تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، شبكة الإنترنت للإعلام العربي.

[٢]. محمد جمال عرفة، انسحاب شارون يثقب جدار المقاطعة، قاطع دوت كوم سبتمبر ٢٠٠٥م.

[٣]. نفسه.

[٤]. GULFISSUES.NET

[٥]. محمد جمال عرفة، مصدر سابق.

[٦]. برهان غليون، مصير التسوية السياسية العرب- الإسرائيلية بعد ٤٠ عاما على حرب ١٩٦٧م، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٠، ربيع ٢٠٠٧. ص ٥– ١٤.

[٧]. ستيفن والت وآخرون، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٦م. ترجمة أحمد الحاج.

[٨]. برهان غليون، مصدر سابق، ص ٧.

[٩]. نفسه، ص ٧.

[١٠]. أسعد غانم، نظرة عامة في المشهد السياسي الإسرائيلي الحالي. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد ٦٢ ربيع ٢٠٠٥م. ص ٣٩.